الشيخ باسل الصباح

عبدالله السند

إجمالي المتعافين وصل إلى 105 أشخاص بعد تماثل مريضين للشفاء

الصحة تعلن تسجيل 78 إصابة جديدة بـ« كورونا » والعدد يرتفع

■ باسل الصباح: الحالتان المتماثلتان للشفاء ستنقلان للجناح التأهيلي تمهيداً لخروجهما

■ الكويت تمر الآن في «أهم وأدق» مرحلة من مواجهة الفيروس وهي مرحلة احتواء المرض

■ أشعر بما يشعر به الكويتيون المتواجدون خارج البلاد ونسعى جاهدين للم شملهم مع أهاليهم

■ البلاد قطعت شوطاً كبيراً بإجراءات وخطوات استباقية واحتياطات لتقليل سرعة انتشار الوباء

خالد مهدي

■ إجراءاتنا في مواجهة الفيروس ليست «ردود أفعال» بل خطوات استباقية نتيجة اجتماعات مطولة

■ لابد من التزام الجميع باشتراطات الصحة العامة بالابتعاد عن الخروج وإيقاف التجمعات

■ نثمن متابعة رئيس الوزراء ودعمه الكامل وتوجيهاته السديدة للوزراء للقيام بمهامهم وواجباتهم

السادسة صباحا قال الصالح إن الهدف من القرار «التدرج» باعتباره كافيا لقضاء المواطنين والمقيمين لحاجات الضرورة القصوى مؤكدا حرص الحكومة على «إعطاء مساحة كافية لمن يضطر الخروج من المنزل خلال انتهاء ساعات حظر التجول الجزئي ويكون ذلك للضرورة القصوى فقط».

وانتقد وزير الداخلية ممارسات البعض ممثلة في الخروج من المنازل فور انتهاء ساعات الحظر حيث الجميع ازدحام الشوارع وهذا تصرف «غير محمود وخارج عن الشعور بالمسؤولية».

وحول التنسيق مع سفارات الدول الصديقة والشقيقة بشأن مغادرة رعاياها مخالفي قانون الإقامة أكد الصالح وجود تنسيق عال من أجل تنفيذ المغادرة بشكل سليم وقد بدأ ذلك باستقبال رعايا الفلبين وتسكينهم في مقار الإيواء المعدة بعناية مسبقا حتى انتهينا من مغادرة آخر رحلة لهم.

وبين أن أعدادا كبيرة من مخالفي قانون الإقامة من الجالية المصرية توافدت أمس الأول لإنهاء إجراءات مغادرة البلاد معربا عن خالص الشكر والتقدير لهم للاستفادة من المهلة الممنوحة.

من جانبه قال وزير الصحة إن الكويت في «أهم وأدق» مرحلة من مواجهة الفيروس المستجد «كوفيد - 19» وهي مرحلة إحتواء المرض معربا عن التطلع إلى تجاوزها بأفضل النتائج.

وأضاف الصباح خلال مؤتمر صحفي مشترك عبر تقنية الإتصال المرئي «أون لاين» في قصر السيف مساء أمس الأول مع وسائل الإعلام المحلية بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عقب الاجتماع الإستثنائي للمجلس بقصر السيف برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح الصباح أن مرحلة احتواء المرض تبدأ بمعرفة محيط الإصابة والمتسبب في اكتساب الإصابات ونشرها إلى جانب عزل ومتابعة وعلاج المخالطين للحد من انتشار الفيروس واحتوائه.

وعن الكويتيين المتواجدين خارج البلاد قال «أشعر بما يشعر به الكويتيون المتواجدون خارج البلاد ونسعى جاهدين للم شملهم مع أهاليهم في البلاد» مطمئنا أن عمليات إجلاء المواطنين تخضع لإجراءات صحية تعود بالمنفعة العامة للجميع.

ودعا الكويتيين بالخارج وذويهم الذين ينتظرون عودتهم إلى الصبر والتحمل من أجل المصلحة العامة قائلا «سيكونون أهلنا معنا وبيننا في أقرب وقت ممكن».

وأفاد أن الكويت قطعت شوطا كبيرا بإجراءات وخطوات استباقية واحتياطات من شأنها أن تعينها على الكثير في التعامل مع المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة مبينا أن «الإجراءات المتخذة من الحكومة في الأسابيع الماضية كان الهدف منها التقليل من سرعة انتشار الوباء وليس تقليل أعداد المصابين».

وجدد التأكيد على أن ما اتخذته الكويت من إجراءات في مواجهة الفيروس ليست «مجرد ردود أفعال» بل نتيجة اجتماعات مطولة منذ بداية يناير الماضي وحين ظهور الفيروس في البلاد وجاء بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية مشيرا إلى أن «جميع تلك القرارات مدروسة وستطبق التوصيات من أجل الوصول الى بر الأمان».

كما جدد الدعوة إلى التزام الجميع باشتراطات الصحة العامة بالاستدامة على غسل اليدين والابتعاد عن الخروج لغير الضرورة وايقاف التجمعات والالتزام بالابتعاد الجسدي طوال هذه المرحلة وتلك هي الإجراءات التي تقوم بها جميع دول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا.

وتقدم بالشكر والتقدير الى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على دعمه اللا محدود وتوجيهات سموه الحكيمة وإلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد على مباركته وثنائه على ما قامت وتقوم به الحكومة كما توجه بالشكر إلى سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء على متابعته ودعمه الكامل وتوجيهاته السديدة للوزراء للقيام بمهامهم وواجباتهم على أكمل وجه.

ووجه خالص الشكر والتقدير إلى جميع العاملين في الخطوط الأولى بمواجهة الوباء من جميع وزارات وقطاعات الدولة قائلا «يعجز اللسان عن شكركم على ما تقومون به وتبذلونه لمواجهة هذا الوباء والحد من سرعة انتشاره».

ونوه بمقولة سمو أمير البلاد في النطق السامي بان الكويت مرت بازمات كثيرة وتجاوزتها بفضل تكاتف وتعاون الجميع دون استثناء قائلا «سنتجاوز هذه الأزمة مثلما تجاوزنا غيرها ولكن المطلوب التوكل على الله والصبر وتحمل هذه الأيام القليلة حتى ننعم بالصحة والعافية».

من جهته قال الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم أن مجلس الوزراء قرر تمديد تعطيل أعمال جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة احترازيا بسبب انتشار الفيروس اعتبارا من يوم الأحد الموافق 12 أبريل الجاري وحتى يوم الخميس الموافق 23 الجاري باعتبارها أيام راحة على أن يستانف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 26 الجاري.

بدوره قال المزرم إنه بناء على قرار السلطات الصحية قرر مجلس الوزراء تعديل مدة حظر التجول في البلاد ليكون من الساعة الخامسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحا يوميا اعتبارا من يوم أمس الأول وحتى إشعار آخر ويكلف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

وأضاف أن مجلس الوزراء قرر فرض عزلة تامة لمنطقتي جليب الشيوخ والمهبولة اثناء فترة السماح بالتجول في البلاد لمدة أسبوعين اعتبارا من مساء يوم أمس الأول وتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بإعداد الضوابط والآليات التفصيلية المناسبة بهذا الشان.

وذكر أن مجلس الوزراء قرر كذلك تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تشكيل فريق عمل لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة وتقديم العون والمساندة لاتخاذ كل الإجراءات القانونية الكفيلة بمسالة المتسببين في وجود عمالة وهمية ومحاربة تجار الإقامات وكذلك الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة لمنع مثل هذه المخالفات وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية.

من جهته أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس الأول تعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة اعتبارا من يوم الأحد 12 أبريل الجاري ولمدة أسبوعين وذلك بعد قرار مجلس الوزراء بتمديد قرار تعليق العمل الرسمي احترازيا لمواجهة تداعيات انتشار كورونا.

وأفاد الديوان في بيان نشره على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «إنستغرام» أنه بناء على قرار مجلس الوزراء بتمديد العطلة الرسمية لمدة أسبوعين إضافيين وذلك حتى يوم الخميس الموافق 23 أبريل الجاري واعتبارها أيام راحة على أن يستانف الدوام الرسمي الأحد 26 ابريل الجاري. وأوضح أنه في يتعلق بالأجهزة والهيئات والجهات ذات طبيعة العمل الخاصة فيكون منح أيام الراحة خلال الفترة المشار إليها ويتم تحديد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها مراعاة للمصلحة العامة على أن تكلف كل جهة حكومية بعضا من موظفيها للانتهاء من إعداد وصرف مرتبات شهر أبريل في أسرع وقت ممكن.

وأضاف أنه «نظرا للطبيعة الاستثنائية لهذه الراحة فيعقد بالأيام المشار إليها كمزاولة فعلية في بعض المجالات الوظيفية العامة التي تقرر فيها النصوص أو القواعد استبعاد أيام الراحة من المزاولة الفعلية كمدة المزاولة الفعلية المقررة لصرف المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة أو لتقييم الأداء تقييما فعليا أو اعتبار الموظف منقطعا عن العمل خلال أيام الراحة التي تقع بين انقطاعين».

ودعا ديوان الخدمة المدنية كافة الجهات الحكومية إلى التقيد بما تقرر والعمل بموجبه.

من جهته أكد الامين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي أن المجلس يبحث تأثير انتشار الفيروس على مشاريع الخطة الإنمائية ومراقبة التجمعات العمالية في مواقع المشاريع الاستراتيجية.

وأضاف مهدي في بيان

«التجارة» تواصل إغلاق المحال المخالفة

فرق البلدية تواصل جولاتها الميدانية

ديوان الخدمة المدنية